

## السيد بييرو ديمتريو فالورسي



المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء (ISTAT)

falorsi@istat.it

يتبوأ السيد بييرو ديمتريو فالورسي منصب مدير منهجية وتصميم العملية الإحصائية في المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء.

ومنذ شهر أكتوبر 2014، قام السيد بييرو، نيابة عن رئيس المعهد، بتنسيق الفريق الداخلي المعني بالتحديث، حيث تولى مسؤولية برنامج تحديث المعهد، والذي اعتمد رسمياً في نهاية شهر يناير 2016. وهو يتولى كذلك مهمة تنسيق العديد من الأنشطة المتعلقة بمركزية خدمات الشركات بما يدعم عملية الإنتاج، مثل جمع البيانات.

وهو أيضاً مستشار في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حيث قام بتنسيق البحوث المتعلقة بإطار المسح المتكامل ضمن الاستراتيجية العالمية.

وعلى الصعيد الدولي، قام بييرو بتنسيق المشروع البحثي بشأن الاستخدام الإحصائي للبيانات الإدارية الذي أقرته الشبكة الإحصائية، وشارك في فرقة العمل التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) والمعنية بحالة مشروع البنية التحتية المتعلقة بالاستخدام الإحصائي للبيانات الإدارية.

وفي الوقت الحاضر، يشارك بييرو في قضايا التقييم والتحديث، حيث أنه عضو في كل من المجلس التنفيذي للفريق الرفيع المستوى التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعني بتحديث الإحصاءات الرسمية، وفي مجموعة مدراء المنهجية التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبية (يوروستات).

وبصفته خبير في المنهجيات الإحصائية، فهو يركز في بحثه العلمي على تعميق أخذ العينات من السكان المحدودين؛ وأخطاء عدم أخذ العينات؛ وطرق التقدير؛ ومنهجية تقييم جودة البيانات الإدارية واستخدامها لأغراض إحصائية.

## تحديث الإحصاءات الرسمية: ممارسة جيدة من إيطاليا. المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء

### نبذة مختصرة:

إن الهدف الرئيسي لبرنامج تحديث الإحصاءات الرسمية الذي يقوم به المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء هو إثراء عملية تزويد المعلومات المنتجة، وتعزيز جودتها، مع تحسين فعالية وكفاءة النشاط بشكل عام. وهذا يعني أن علينا أن ندرك أن الإحصاءات التي يتم نشرها يجب أن تلبى احتياجات مجتمع يتغير باستمرار والطلبات الجديدة على المعلومات، مع مراعاة أن المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء هو جهة منتجة وباحثة وضامنة لجودة الإحصاءات الرسمية، إلى جانب قيامه بدور توجيهي للاستخدام السليم والكفاء للإحصاءات. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الالتزام بمجموعة من القيود والشروط التي يمكن اعتبار بعضها أهدافاً بسيطة. فعلى سبيل المثال، يتعين إنتاج المعلومات ونشرها دون أن تتكبد الجهات المستجيبة أي تكاليف ورسوم إضافية. علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي يتم فيه إيلاء اهتمام كبير لاستخدام الموارد العامة، فمن الضروري تجنب أن تؤدي النفقات التشغيلية للمعهد إلى ترتب أعباء إضافية على ميزانية الدولة. لذلك يلزم وضع استراتيجية مناسبة لاستخدام العوامل الإنتاجية بالطريقة الأمثل، لا سيما فيما يتعلق بمهارات وخبرات العاملين في المعهد. وهذا الأمر يتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالخطة التنظيمية عبر الاستفادة من بعض المزايا التي قد تنجم عن زيادة المركزية (الناجمة عن التنسيق المشترك بين الجهات المعنية) بالنسبة لأنشطة محددة، خاصة تلك المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الشركات لدعم الإنتاج. وبمزيد من التفصيل، ستمكن الخطة التنظيمية الجديدة من توحيد العمليات، والتغلب على مشكلة نموذج الإنتاج العمودي الحالي. كما أن زيادة استغلال كل من المعلومات التي يصدرها حالياً

المواطنون والأسر والمشاريع والمؤسسات إلى الإدارة العامة ومن المصادر المبتكرة (ما يسمى بالبيانات الكبيرة) يمكن أن تسهم أيضاً في نجاح هذه الاستراتيجية. وضمن هذا الإطار، فإنه من الضروري أن تستند عملية الإنتاج التي يقوم بها المعهد إلى استخدام السجلات الإحصائية التي تكمل مختلف مصادر المعلومات الموجودة على أفضل وجه. وتتمثل إحدى نتائج هذا الابتكار في تحسين وزيادة قيمة المسوح التي يجريها المعهد من خلال تكاملها فيما بينها، وتكاملها مع المعلومات التي يتم جمعها من المحفوظات الإدارية. وهذا من شأنه أن يساعد على التحسين الديناميكي السليم للنتائج التي يمكن استخلاصها من خلال الدمج بين هذه المصادر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في وفرة البيانات الجزئية ستتيح فرصاً وتحديات جديدة للإحصاءات الرسمية، وبالتحديد فيما يتعلق بنوعية المحفوظات الإدارية وسرية البيانات- وهي مجالات يتميز فيها المعهد بخبرة راسخة يسعى إلى تطويرها باستمرار، تماشياً مع ما يحدث بالفعل في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها. ومن شأن تحسين الكفاءة الذي يهدف البرنامج إلى تحقيقه أن يوفر الموارد البشرية والمالية لاستخدامها في مشاريع البحث والتطوير الجديدة، مما سيمكن المعهد من التغلب على التحديات الجديدة، ولا سيما عن طريق توفير إحصاءات ملائمة في الوقت المناسب. وعليه، فإن الأمر يعدو التقليل من الإنفاق إلى الإنفاق بشكل أفضل من خلال الارتقاء بقيمة الأموال العامة إلى أعلى درجة ممكنة.